توظيف نظام سويفت المالي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا)

الباحثة: الاء علي لازم
alaaabdulwahab@iku.edu.iq

أ.د علاء عبد الوهاب
Alaa.alilazim@iku.edu.iq

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / قسم العلوم السياسية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الدور المحوري لنظام سويفت (SWIFT) جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك في تسهيل التكامل الاقتصادي الدولي، مع التركيز على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما فاعلَين رئيسيَين في النظام المالي العالمي. وباستخدام البيانات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تفحص الدراسة تأثير نظام سويفت على التدفقات المالية العابرة للحدود، والاستقرار المالي، وتعزيز العلاقات التجارية الدولية. تكشف الدراسة أن نظام سويفت يُشكّل بنية تحتية حاسمة للمعاملات المالية العالمية، إذ يعمل كأداة تُسهّل التبادل المالي والاقتصادي من جهة، وكأداة للسياسة الاقتصادية من جهة أخرى. وفي الحالة اليابانية، يُسلّط التحليل الضوء على اعتماد البلاد الكبير على سويفت في إدارة معاملات سلسلة التوريد العالمية والتحويلات المالية المرتبطة بالصادرات. أما الولايات المتحدة، فتستخدم النظام استراتيجياً لتعزيز مكانة الدولار كعملة عالمية مهيمنة وتوسيع نفوذها الجيوسياسي. تُظهر البيانات المالية أنماطاً متمايزة في استخدام سويفت بين الاقتصادَين، مما يؤكد التفاعل القائم بين العوامل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية في تشكيل دور النظام في العلاقات الاقتصادية الدولية. وتخلص الدراسة إلى أنه بينما يُعزّز سويفت الترابط المالي العالمي، فإن استخدامه الاستراتيجي من قِبَل الاقتصادات الكبرى يُجسّد أيضاً الهيمنة المالية والتبعية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :نظام سويفت، العلاقات الاقتصادية الدولية، التحويلات المالية، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة النقدية العالمية.

The use of the SWIFT financial system in strengthening international economic relations (Japan and the The united states of America as a model)

Alaa Ali Lazim
Alaa.alilazim@iku.edu.iq

Prof. Alaa Abdulwahhab Abdulaziz
alaaabdulwahab@iku.edu.iq

Imam Al-Kadhum College for Islamic Sciences – Department of Political Sciences

Abstract:

This study examines the pivotal role of SWIFT (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication) in facilitating international economic

integration, focusing on Japan and the United States as key players in the global financial system. Utilizing official data from the World Bank and the International Monetary Fund, the study investigates the impact of SWIFT on cross-border financial flows, financial stability, and the promotion of international trade relations. The study reveals that the SWIFT system serves as critical infrastructure for global financial transactions, functioning both as a tool that facilitates financial and economic exchange and as an instrument of economic policy. In the case of Japan, the analysis highlights the nation's substantial reliance on SWIFT for managing global supply chain transactions and export-related financial transfers. Concurrently, the United States employs SWIFT strategically to consolidate its position as the predominant global currency issuer and to augment its geopolitical influence. The financial data presented in this study reveals distinct patterns of SWIFT utilization between the two economies, thereby substantiating the interplay among technological, political, and economic factors in determining SWIFT's role in international economic relations. The study concludes that while SWIFT promotes global financial interdependence, its strategic use by major economies also demonstrates financial hegemony, sovereignty, and economic dependence.
Keywords: SWIFT system, international economic relations, financial transactions, Japan, United States, global monetary policy.

المقدمة

في ظل تسارع العولمة وتزايد الترابط بين الأسواق العالمية، أصبحت الحاجة إلى وسائل دفع موثوقة وآمنة وفعّالة ضرورة ملحّة لتحفيز النشاطات الاقتصادية والتجارية بين الدول، بالتالي يُعتبر نظام سويفت المالي اداة مهمة لتحفيز هذه النشاطات الاقتصادية و تنظيمها وتوسيع الشراكات والتعاونات فيما بين دول العالم إذ يتيح امكانية تبادل المعلومات المالية بشكل آمن وسريع، إذ لا يقتصر دور سويفت على كونه وسيلة لنقل البيانات المالية بل يتجاوز ذلك ليُسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف الاقتصادية، وتسهيل التدفقات النقدية وتسريع العمليات التجارية الدولية بالإضافة الى ذلك يقوم بتسهيل المدفوعات ويعزز من الاستقرار المالي ويساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، و يلعب نظام سويفت دوراً بالغ الأهمية في مكافحة تمويل الإرهاب وصرف الأموال حيث يتعاون مع السلطات المالية ولتأكيد القوانين واللوائح الدولية وبالتالي فإن نظام سويفت يسهم و بشكل جزئي في الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل حركة الأموال والتجارة عبر الحدود، ولتأكيد هذا الدور الذي يمارسه نظام سويفت سيتم التطرق الى بعض الدول التي استفادت من التعامل مع نظام سويفت في تحقيق مكاسب اقتصادية ومن بين هذه الدول اليابان والولايات المتحدة الامريكية، حيث تكتسب دراسة توظيف هذا النظام في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية خاصة عند النظر الى النماذج المتقدمة اقتصاديا اللتين تمثلان قوتين اقتصاديتين متكاملتين في التجارة والاستثمار والتكنولوجية المالية حيث يتيح نظام سويفت لهذه الدول تعزيز كفاءة المبادلات.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الرئيسي الذي يلعبه نظام سويفت المالي في تسهيل التحويلات المالية وتدفقات رؤوس الأموال ومع زيادة التطورات التكنولوجية وتنامي الترابط بين الأسواق بالتالي هذا ما يعزز أهمية نظام سويفت كأداة تحفيز العلاقات الاقتصادية الدولية فقد اصبح أداة استراتيجية لتسيير المعاملات المالية والتجارية على المستوى الدولي حيث تمثل دراسة اليابان والولايات المتحدة الامريكية نموذجا لدراسة كيفية توظيف هذا النظام في تعزيز ودعم الشراكات الاقتصادية وذلك لما تتمتع به من تقدم اقتصادي وتكنولوجي واسع وحجم تبادل تجاري عالمي، وعليه هذا البحث يدرس كيفية استثمار البنية التحتية المالية في تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية الدولية.

إشكالية البحث

تقوم هذه الدراسة على إشكال رئيس مفاده: كيف يُسهم نظام سويفت المالي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية؟ وتنبثق عدة إشكالات فرعيه هي:

- كيف يساهم نظام سويفت المالي في تعزيز وتسهيل التعاملات المالية في اليابان؟
- كيف يمكن لنظام سويفت المالي ان يعزز العلاقات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في الولايات المتحدة الامريكية؟

فرضية البحث

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان نظام سويفت المالي يؤدي دورا مهما وحيوي في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية في اليابان والولايات المتحدة الامريكية وزيادة كفاءة المعاملات المالية مما يؤدي الى اتساع حجم التبادلات الاستثمارية والتجارية في البلدين.

مناهج البحث

تم الاعتماد في كتابة هذا البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بالإضافة الى الاستعانة بالمقترب التحليلي لتحليل البيانات وقياس حجم تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية في اليابان الولايات المتحدة الامريكية، كما تم استخدام المقترب التاريخي للوقوف على الوقائع التاريخية وبيان مدى الاستفادة منها في الوقت الحاضر.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى محورين: الأول يتناول تحليل التجربة اليابانية في استخدام نظام سويفت لدعم سلاسل التوريد والتحويلات المالية، بينما ركّز المحور الثاني على الاستخدام الاستراتيجي الأمريكي للنظام كأداة للهيمنة الاقتصادية وتطبيق العقوبات.

اختتم البحث بخاتمة استعرضت أبرز النتائج للطبيعة المزدوجة لنظام سويفت كأداة للتعاون الاقتصادي الدولي وكوسيلة للهيمنة المالية مع إبراز التفاعل بين العوامل التقنية والاقتصادية والسياسية في تشكيل دوره العالمي.

المحور الأول: اليابان ونظام سويفت (التوظيف الاقتصادي والتجاري)

لا تزال تلعب اليابان دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال والأسواق المالية، من حيث الحجم يبلغ الاقتصاد الياباني ٤.٢% تريليون دولار أمريكي، ويشكل ٣.٦% من الناتج المحلى الإجمالي العالمي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية خلال عام ٢٠٢٣، وهو ثالث أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين، وتعد اليابان دولة رئيسية مصدرة للسلع المصنعة وواحدة من أكثر العناصر تطوراً في مراكز التصنيع الاسيوية أي سلاسل التوريد المتكاملة التي تربط الاقتصادات المتقدمة في شمال شرق آسيا بالاقتصادات الناشئة في الصين وجنوب شرق آسيا، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر اليابان قوة مالية عالمية، حيث تلعب الأسواق المالية اليابانية دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، فالين الياباني هو عملة احتياطية رئيسية وتعتبر سوق السندات الحكومية اليابانية المحلية أيضاً واحدة من أكبر أسواق السندات السيادية العالمية، مما يجعل عوائدها بمثابة ركيزة الأسعار الفائدة العالمية، ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة لأن بنك اليابان كان في طليعة البنوك المركزية التي ظلت تطبق سياسات نقدية ميسرة للغاية لعدة سنوات، مستخدماً أدوات مثل أسعار الفائدة السلبية والتحكم في منحنى العائد والبرامج الضخمة لشراء الأصول، وقد ساعد الهيكل العام للأوضاع النقدية الميسرة للغاية في اليابان على تمويل الاستثمارات في الخارج لسنوات عديدة، ولكن منذ بداية عام ٢٠٢٢ وظهور معدلات التضخم الأعلى من المستوى المستهدف في الاقتصادات المتقدمة إذ بلغ معدل التضخم الكُلي ذروته عند ٩.٤% على اساس سنوي مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٢٢ إذ هبط التضخم الى ٣.٥%، فقد بدأت المخاطر تتزايد مدفوعة بالتغير في اتجاهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة اليورو، وقد أدى ذلك إلى تدفق رؤوس الأموال من اليابان إلى الخارج، مما أدى إلى زيادة الضغط على العملة المحلية، حيث قام المستثمرون ببيع الين الياباني للاستثمار عالمياً (مارتن ٢٠٢٤).

اذن تعتمد اليابان وبشكل مباشر وكُلي على نظام سويفت المالي في تحويلاتها المالية بالخصوص بعد ان تعطلت شبكة مقاصة المدفوعات التي ادت الى عرقلة بعض تحويلات الاموال في ١١ بنكاً، من بينها بنك MUFG الذي يعد اكبر بنوك اليابان، إذ افاد ان النظام اصبح عاجزاً في تلقي الاموال المحولة من تلك البنوك (وكالة الانباء العمانية ٢٠٢٣) ، ومن اهم الشركات اليابانية التي تتعامل بنظام سويفت هي (مجموعة سوفت بنك) وهي شركة يابانية قابضة متعددة الجنسيات تقع في طوكيو، تمتلك سويفت حصصاً في العديد من الشركات من بينها هذه الشركة حيث تشتهر بقيادتها من قبل مؤسسها (ماسايوشي سون) إذ تعمل في نطاق واسع من الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات التجارة والتكنولوجيا

والتمويل(Bridge2025)، وفي سويفت تم إطلاق مبادرة الابتكار في المدفوعات العالمية(GPII) * في ديسمبر ٢٠١٥ كانون الأول ، ومن المتوقع أن تعمل على تحسين تجربة العملاء في الخدمات المصرفية المراسلة بشكل كبير من خلال زيادة سرعة وشفافية وقابلية التنبؤ بالمدفوعات عبر الحدود، تم تصميم هذه المبادرة بالتعاون مع الصناعة، و تركز على خدمات المدفوعات للشركات التي تدعمها البنوك المشاركة فقد انضمت أربعة بنوك يابانية في اليابان وأكثر من ٥٠ مؤسسة مالية عالمية أخرى في مبادرة سويفت للابتكار في مجال المدفوعات العالمية(gpii) ، وتحظى الصناعة المالية في اليابان باعتراف واسع النطاق بنظام سويفت(SWIFT SCRL 2016) .

ان اليابان في خضم تحول اقتصادي، حيث تتحول الشركات من التركيز المحلي إلى حد كبير إلى احتضان الأسواق الدولية. أدى الانكماش العالمي، بما في ذلك الركود في اليابان، إلى انخفاض الطلب المحلي وزيادة ضغط الأسعار، الذي تفاقم بسبب المنافسة المتزايدة من بلدان مثل الصين، تمتعت الشركات اليابانية بعلاقات وثيقة مع البنوك اليابانية، مع التركيز التجاري المحلي في المقام الأول، ومع ذلك أدت التحديات داخل الاقتصاد الياباني واتجاهات الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقا إلى تسريع العديد من الشركات لتوسعها في الخارج وبالتالي، نرى الشركات اليابانية التي تركز على الأسواق الدولية كمصدر للنمو بالإضافة إلى جلب فرص جديدة، فإن التداول الدولي يجلب تحديات أيضا ليس أقلها صعوبة الحفاظ على الرؤية والسيطرة على الأرصدة والتدفقات النقدية حيث تصبح العلاقات المصرفية العالمية أكثر عددا وتعقيدا (Sanders 2012).

في هذا السياق، يمكن أن يحقق الاستفادة من سويفت كقناة واحدة للاتصال المصرفي ميزة كبيرة، اذ ان الخدمات المصرفية الإلكترونية المحلية وان السبب الرئيسي وراء رغبة الشركة في الاستفادة من سويفت كقناة آمنة وعالمية ومتعددة الخدمات المصرفية هو المدفوعات الدولية(Sanders 2012) ، وتعزز اليابان روحها الرائدة عندما يتعلق الأمر بالعملات المشفرة إذ تقوم الحكومة اليابانية حاليا بتطوير شبكة دولية لمدفوعات العملات المشفرة مماثلة لشبكة سويفت التي تستخدمها البنوك حالياً، لمواجهة مخاوف غسيل الأموال(de Havilland 2021). وكذلك توسيع و تقوية الشراكات والتحالفات المرتبطة بدول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية ، إذ عزز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي تطور البنيه التحتية للمدفوعات الدولية إذ تستحق اليابان تقديراً قوياً لقيادتها مجموعة الدول السبع G7، ونجاحها في المرونة الاقتصادية والامن الاقتصادي، واستكشاف نماذج جديدة لترتيبات التجارة الحرة بالإضافة الى وضع قواعد مشتركة و محدثة تحكم الاستثمار في الاتجاهين (الامريكي–الياباني)(كوبر ١١،٢٠٢٤)، إذن ان اليابان ومستقبلها الاقتصادي اجبرها على الاتجاه في هذا الطريق كونها تمثل قوة تجارية كبيرة وذات قوة استثمارية اكبر إذ ساعدها في عدة جوانب منها زيادة سريعة للمركز الدولي للشركات اليابانية من حيث قوتها المالية والتقنية والادارية، حيث حققت اليابان مركزاً قيادياً في التصدير و زيادة معدل النمو

الاقتصادي الياباني، بالإضافة الى ارتفاع قيمة الين الياباني وتكاليف الانتاج في اليابان هذه الجوانب ساعدت اليابان على توسيع شراكاتها الاقتصادية والاستثمار خارج اليابان الذي ادى الى استقرار الشركات اليابانية في معظم الاسواق العالمية(الجهني٢٠١٨،٦٦).

ويتكامل الاقتصاد الياباني مع البيئة التجارية الدولية مثله في ذلك الاقتصاد الأميركي والصيني والاقتصادات الأوربية، إلا أنه يعد هذا التكامل هو الأساس في نموه وتطوره، كونه مستورداً للمواد الطبيعية الخام والوقود، ومن ثم مصدراً للمواد الخام بعد تحويلها إلى سلع تامة الصنع، وقد تفوقت اليابان تكنولوجياً إذ ان الدولة تقوم بالدعم المتواصل للقطاع الخاص، من خلال مراقبة وزارة الصناعة والتجارة (MITI)للاتجاهات التكنولوجية العالمية، وكذلك تقدم الدولة تسهيلات مالية ضخمة لتشجيع الاستثمارات الصناعية، والتعامل بنظام سويفت لتوسيع شراكاتها الاقتصادية ان اليابان تعتمد وبالدرجة الاولى على تجارتها الخارجية لتحقيق نهضتها الصناعية(ناصر٢٠٢١،١٦)، ويشكل القطاع الصناعي أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد الياباني، فهو يسهم بحوالي٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي وبوجود شركات بارزة مثل تويوتا وسوني وهوندا التي تتعامل بنظام سويفت المالي في تعاملاتها المالية، وكذلك تتميز اليابان بصناعة الإلكترونيات والآلات الثقيلة، وتُعتبر اليابان رائدة عالميا في مجال الإلكترونيات والتكنولوجيا الحديثة هذا يعمل على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، إذ يمثل قطاع الخدمات من أهم المحركات الاقتصادية في اليابان ويسهم بحوالي ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان ويضم هذا القطاع مجموعة كبيرة من الأنشطة منها الخدمات المصرفية والتمويل والتأمين، و في المجال التكنولوجي و البحث والتطوير تعتبر اليابان من الدول الرائدة عالميا حيث تستثمر بشكل كبير في تطوير تقنيات جديدة منها الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي حيث تعد الشركات اليابانية المتعاملة بنظام سويفت مثل توشيبا وميتسوبيشي و تويوتا من رواد التكنولوجيا على مستوى العالم (عبد الحافظ٢٠٢٤، ٢٢٢).

اذ تعتمد اليابان باعتبارها إحدى أكبر الاقتصادات المصدرة في العالم وبشكل كبير على نظام سويفت لتسهيل تجارتها واستثماراتها الدولية اذ تستخدم الشركات والبنوك اليابانية سويفت لإدارة المدفوعات المعقدة المرتبطة بسلاسل الإمداد العالمية ويسهم سويفت في دمج اليابان في النظام المالي العالمي ويقلل من الاحتكاك في المعاملات العابرة للحدود ويدعم استقرار النمو الاقتصادي المعتمد على التجارة الخارجية، في الجدول (١) يعرض مجموعة بيانات تمثل معدل نمو الصادرات والواردات وتدفقات الاستثمار الخارجة والوافدة خلال السنوات من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٣ التي تم الحصول عليها من تقارير البنك ال دولي التي تعتبر النشاط الاقتصادي لليابان المعتمدة على نظام سويفت المالي.

جدول (١) بيانات النشاط الاقتصادي لليابان للمده من٢٠١٩-٢٠٢٣

السنة	معدل نمو الصادرات %	معدل نمو الواردات %	تدفقات الاستثمار الخارجة %	تدفقات الاستثمار الوافدة %
٢٠١٩	١٠٧.٦	١٠٦.١	٥.٠	٠.٨
٢٠٢٠	٩٦.٠	١٠٢.١	٣.٠	١.٢
٢٠٢١	١٠٣.٨	١٠٤.٥	٤.٢	٠.٧
٢٠٢٢	١٠٨.١	١٠٥.١	٤.١	١.١
٢٠٢٣	١١١.٧	١٠٢.٨	٤.٥	٠.٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح على الروابط التالية:
https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.QTY.MRCH.XD.WD?locations=JP،
https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.QTY.MRCH.XD.WD?locations=JP
https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=JP
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=JP
تاريخ الزيارة:٣/٧/٢٠٢٥

فقد شهدت الصادرات اليابانية تقلبات شديدة خلال المده (٢٠١٩_٢٠٢٠) إذ انخفضت من ١٠٩.٢ألف دولار، الى ١٠٠.٣ هذا يعود الى تأثر نمو الصادرات خلال جائحة فايروس كورونا بالتالي ادت الى انخفاض الطلب، بعد ذلك تحسنت الصادرات خلال عام ٢٠٢١ وازدهر الاقتصاد وتوسع الطلب وبصورة مباشرة في اليابان على السيارات والالكترونيات، حيث شهد استقراراً واضحاً خلال عام (٢٠٢١_٢٠٢٣). فقد اثبت قدرته على التكيف مع الازمات، اما بالنسبة الى حجم الواردات فقد تراجع تدريجاً من١٠٦.١ الى ١٠٢.١ خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ هذا يعود ضعف الواردات خلال ازمة كورونا بالإضافة الى العوامل الهيكلية التي تعيق النمو مثل شيخوخة السكان وانخفاض الانتاج، اما تدفقات الاستثمار الخارجة فقد شهدت انخفاض بسيط من ٥.٠% في عام الى ٣.٠% وذلك بسبب تقييد حركة رؤوس الاموال خلال جائحة فايروس كورونا، ثم تعافت وبصورة تدريجية وارتفعت الى ٤.٥% في عام ٢٠٢٣ هذا يفسر الى تحفيز الشركات اليابانية وتعزيز وجودها في الأسواق الناشئة، وتوسيع النشاط المالي المدعوم بنظام سويفت، وأخيراً ظلت تدفقات الاستثمار الوافدة مستقرة ومنخفضة نسبياً بسبب ضعف جاذبية اليابان للاستثمار الاجنبي.

خلاصة ما سبق لقد كان نظام سويفت عامل مهم في تسهيل التجارة الدولية ومحفز للنشاطات الاقتصادية اذ تعتمد اليابان وبصورة مباشرة في جانب الصادرات والواردات خصوصا في قطاعات السيارات والالكترونيات فقد سهل سويفت اجراء التحويلات المالية الأمنه والسريعة بالإضافة الى اندماج

اليابان في النظام المالي العالمي حيث فتح لها المجال بأن تكون جزءا فاعلا في النظام المالي الدولي فقد حققت منه الغاية الأساسية وهي دعم اقتصادها وجذب الاستثمارات والتوسع الإقليمي.

المحور الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية ونظام سويفت (التوظيف الاستراتيجي والجيوسياسي)

تتمحور فوائد نظام سويفت من خلال جعل تدفق الدولار الأمريكي تحت علم وانظار الولايات المتحدة الامريكية وهو يمثل سيطرة وهيمنة على الاقتصاديات العالمية بصورة غير مباشرة والذي استخدمته أمريكا سياسيا في كثير من الأحيان ومنها اخراج إيران في عام ٢٠١٢ واخراج روسيا من النظام في عام ٢٠٢٢ وهو جزء من العقوبات الغربية ضد روسيا بسبب الازمة الأوكرانية(خليفة٦،٢٠٢٣) وايضا قام بتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وتنسيق أسعار الأصول، فقد تطور الدولار الأمريكي تدريجيا ليصبح جوهر النظام النقدي الدولي، ولا يزال الدولار الأمريكي أحد العملات الأكثر أهمية في الاقتصاد العالمي فهو يمثل العملة الرئيسية في الاقتصاد العالمي حيث ان المتدفق للولايات المتحدة الامريكية من الدولار الأميركي يسبب عجز حسابها الجاري وذلك من خلال الإفراط في إنتاج حساب رأس المال فإن الدولار الأمريكي ليس مقيدًا بإصدار، فقد كان إصدار الدولار الأميركي مقيداً أيضاً بحجم الذهب الأميركي، بالتالي يتم توفير صادرات الدولار الأميركي من خلال تدفق الدولار الأميركي مرة أخرى عن طريق صادرات السلع الأساسية وحافظ سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى مرتفع، خاصة بعد الانتخابات الأمريكية وتولي ترامب منصب الرئيس الأمريكي عام ٢٠١٧(Viktor 2023, 106).

وظل الدولار الأمريكي العملة المهيمنة في العالم في حين تمثل الولايات المتحدة الامريكية نحو ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي فإن الاستخدام الدولي للدولار عبر مجموعة من المقاييس يبلغ نحو ٦٠%، وان استخدام الدولار يهيمن على المعاملات المصرفية الدولية، بالإضافة الى أن الفوائد الأكثر ملموسة التي تجنيها الولايات المتحدة الامريكية من الدور العالمي الذي يلعبه الدولار ربما تكمن في المجال الجيوسياسي وليس المجال الاقتصادي فقط فإن الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى المهيمنة في العالم، كما أن حجم وقوة الولايات المتحدة الامريكية العسكرية والسياسية والاقتصادية تسمح لها بفرض قوتها في جميع أنحاء العالم بالتالي تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بتحالفات قوية وعلاقات دبلوماسية مع بلدان في مختلف أنحاء العالم تمثل أغلبية كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هذا يجعل من حكومة الولايات المتحدة الامريكية لديها القدرة على استبعاد الكيانات من النظام المالي العالمي وفرض عقوبات على الجهات التي تتعارض مصالها مع المصالح الامريكية في جميع أنحاء العالم، إذ

تعتمد بشكل كبير على اعتماد النظام المالي الدولي على الدولار الذي ساهم نظام سويفت المالي في هيمنة وتعزيزه(Kamin2024, 10-12) .

حققت الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على المستوى الاقتصادي، فقد تمكنت من السيطرة على الاقتصاد العالمي وإدارته منذ الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى إنشاء اقتصاد دولي يخدم مصالحها من خلال المؤسسات الاقتصادية والانظمة المالية العالمية التي يمكن اعتبارها كعامل مساعد لها، بالإضافة الى ذلك تعد العقوبات الاقتصادية أداة أخرى و وسيلة شائعة الاستخدام للهيمنة الاقتصادية الأمريكية في العالم وذلك من خلال فرض قيود على التجارة والاستثمار والمعاملات المالية وحظر البنوك المالية من الانظمة العالمية حيث مكنت هذه الأداة الولايات المتحدة الامريكية من أن تشل اقتصاد الدولة المستهدفة بشكل فعال مما يخدم مصالحها الشخصية إذ تم استخدام العقوبات على نطاق واسع في المنطقة حيث تواجه دول مثل إيران وكوريا الشمالية إجراءات اقتصادية صارمة كان لها عواقب اجتماعية واقتصادية مؤثرة في العمق الاستراتيجي للدولة بالتالي تؤدي تلك العقوبات إلى حدوث أزمات إنسانية وتفاقم التحديات الاقتصادية للدولة وبشكل عام (مجبل ٢٠٢٥، ١٦٢-١٦٥).

إذن يتم استغلال نظام سويفت كأداة للعقوبات الدولية إذ تقوم الولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات اقتصادية على خصومها بما يخدم المصالح الغربية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية باختصار ويعمل أيضا نظام سويفت كعامل أساسي للنشاط الاقتصادي الدولي من خلال توفير الثقة والكفاءة والتوحيد القياسي وتعتبر الدول ذات الاقتصادات المفتوحة والقطاعات المالية الكبيرة المستفيد الأكبر من هذه الوظيفة حيث يدعم النظام اندماجها في الاقتصاد العالمي ويعزز قدرتها التنافسية.

تدير سويفت حاليًا قواعد بيانات ضخمة للمعلومات السرية، تتضمن هويات مُرسِل المعاملة ومتلقيها، وأرقام الحسابات المصرفية للأطراف، ومبلغ المعاملة ونظرًا لأن قواعد بيانات سويفت المالية التي يقع بعضها في الولايات المتحدة الامريكية تحتوي على معلومات مالية سرية فإن المنظمة تولي أهمية بالغة لضمان سرية معلومات مستخدميها وتفخر بسمعتها كواحدة من أكثر الشبكات أمانًا في العالم، وأيضاً قامت وزارة الخزانة الأمريكية بأنشاء "مركز مكافحة تمويل الإرهاب" (TFTP) لتحديد ومراقبة المعاملات المالية للمشتبه بهم في الإرهاب والأفراد أو المنظمات التي موّلتهم اي برنامج تتبع تمويل الإرهاب، ونتيجة لذلك بمجرد أن علمت الإدارة أنها قادرة على تحديد ومراقبة النشاط الإرهابي من خلال الوصول إلى السجلات المالية لسويفت والتي تضمنت معلومات عن التحويلات الدولية، بدأت وزارة الخزانة في الحصول على معلومات مالية من سويفت من خلال استخدام أوامر الاستدعاء الإلزامية إذ يخضع نظام سويفت للولاية القضائية الفيدرالية وهي مُلزمة بالتعاون مع أوامر الاستدعاء الإلزامية هذه وان الاستدعاءات تمنح المسؤولين الأمريكيين حق الوصول فقط إلى ملفات مالية محددة لها علاقة ما بإرهابي أو منظمة إرهابية، اي أن برنامج سويفت يمثل أداة فعالة في الحرب على الإرهاب من خلال

تحديد الإرهابيين من المستوى الأدنى إلى المتوسط ومموليهم والأفراد الذين يعتقدون أنهم يستطيعون التهرب من الاكتشاف باستخدام المعاملات السلكية الدولية لتمرير أموالهم(Shrader2007,403-412) .

ايضاً توسعت شراكات الولايات المتحدة الامريكية إذ كما تربط المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أسعار صرف عملتيهما بالدولار الأمريكي لأن كل دولة لديها قطاع بارز في تصدير النفط، وعادة ما يتم إصدار فواتير مبيعات النفط العالمية بالدولار الأمريكي هذه الميزة في حد ذاتها هي نتاج ضمانات الأمن الأمريكية للمملكة العربية السعودية، بالإضافة الى ذلك تتمتع المكسيك بروابط تجارية قوية للغاية مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث ذهب حوالي ٧٠ في المائة من صادرات المكسيك من السلع إلى الولايات المتحدة الامريكية، وجاء ٤٥% من واردات المكسيك من السلع من الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ومن ثم فإن تكاليف التخلص من احتياطيات الدولار الأميركي سوف تكون باهظة بالنسبة لهذه البلدان، ما لم يحدث بعض التغيير في هياكلها الاقتصادية (Weiss2022,12)، وايضا على نطاق البورصات العالمية المتعاملة بنظام سويفت فلا شك أن تجارب البورصات في الدول المتقدمة قد قطعت شوطا بعيدا في هذا المجال حيث تتميز بوجود نظم قوية وفعالة للمعلومات تتيح للمتعاملين اتخاذ قرارات استثمارية كبيره، ويرجع ذلك بفضل دقة المعلومات المقدمة عن الشركات في البورصة و أوضاع السوق عامة، إذ تحتل أسواق الأوراق المالية الأمريكية المرتبة الاولى في العالم من حيث حجم وتأثير عملياتها على باقي أسواق الأوراق المالية الدولية بالإضافة الى انها تحوي أيضا على أكبر عدد من الشركات المسجلة في قوائم الأسعار بالبورصة، ويشهد على ما هو موجود في وول ستريت Stock exchange American، ومجلس شيكاغو للتجارة Chicago Board Trade، وتتميز أسواق الأوراق المالية الأمريكية بالأهمية الواسعة للأسواق الآجلة، في نيويورك تكتسب كذلك الأسواق المعروفة أهمية كبيرة خارج المقصورة والتي تشتهر بدور مهم في تطوير رأس المال المخاطرة وهي شركات مالية تتشكل من أفراد تخاطر برؤوس أموالها في تمويل مشروعاتها الصغيرة اي تقدم أفكارا جزئية وقد كان دورها مشهورا خاصة في مجال تأسيس شركات الكمبيوتر وقد كان أبرزها على سبيل المثال شركة آبل Apple وأيضا نسداك NASDAQ والتي تتعامل من خلال الانظمة الإلكترونية قرابة ١٣٠٠ شركة خارج المقصورة، أما أشهر الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في البورصات الأمريكية المتعاملة بنظام سويفت فهي أمريكان إكسبريس تي تي تشس مانهاتن، كوداك أم.بي.أم(بن دهان ٢٠١٣،١٠٥).

تعد الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها إحدى أكبر الاقتصادات في العالم و تعتمد وبشكل كبير على نظام سويفت لتسهيل تجارتها واستثماراتها الدولية اذ تستخدم الشركات والبنوك الامريكية سويفت لإدارة المدفوعات المعقدة المرتبطة بسلاسل الإمداد العالمية ويسهم سويفت في دمج الولايات المتحدة

الامريكية في النظام المالي العالمي ويدعم استقرار النمو الاقتصادي المعتمد على التجارة الخارجية، كما موضح في الجدول (٢) يعرض مجموعة بيانات تمثل معدل نمو الصادرات والواردات وتدفقات الاستثمار الخارجة والوافدة خلال السنوات من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٣ التي تم الحصول عليها من تقارير البنك الدولي التي تعتبر النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية المعتمدة على نظام سويفت المالي.

جدول (٢) يمثل بيانات النشاط الاقتصادي الولايات المتحدة الامريكية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢٣

السنة	معدل نمو الصادرات %	معدل نمو الواردات %	تدفقات الاستثمار الخارجة %	تدفقات الاستثمار الوافدة %
٢٠١٩	١٠٧.٦	١٠٩.٥	٠.٥	١.٥
٢٠٢٠	٩٦.٠	١٠٥.٢	١.٣	٠.٦
٢٠٢١	١٠٣.٨	١١٧.٩	١.٤	٢.٠
٢٠٢٢	١٠٨.١	١٢٤.٩	١.٥	١.٦
٢٠٢٣	١١١.٧	١٢١.٣	١.٦	١.٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.QTY.MRCH.XD.WD?locations=US
https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.QTY.MRCH.XD.WD?locations=US
https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=US
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=US، تاريخ الزيارة ٣/٧/٢٠٢٥

من الجدول أعلاه يبين ان تدفقات الاستثمار الوافدة خلال المده (٢٠١٩_٢٠٢٣) تميزت بتفاوتات وتقلبات حادة، إذ شهدت انخفاض من ١.٥% في عام ٢٠١٩ الى ٠.٦% في عام ٢٠٢٠، وذلك يعود الى تأثيرها وبشكل مباشر باضطرابات سلاسل التوريد العالمي، والانكماش الاقتصادي خلال جائحة فايروس كورونا، وأيضاً مع مرور الوقت تحسن الاقتصاد خلال عام ٢٠٢١ إذ ارتفعت النسبة الى ٢.٠% وذلك بسبب دعم سياسات التحفيز المالي المعزز بنظام سويفت، و النشاط الاقتصادي وانتعاش الثقة الاستثمارية، اما بالنسبة الى تدفقات الاستثمار الخارجة فقد شهدت صعوداً مستمراً من ٠.٥% الى ١.٦% في ٢٠٢٣ مما يعكس زيادة توسع الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية في الأسواق الناشئة بالتالي تسعى الشركات المتعاملة بنظام سويفت الى زيادة التنافس والاستثمار المباشر، وقد أظهرت أيضاً حجم الواردات صعوداً مستمر وتفاوت في الازدهار واضح من ١٠٩.٥ الى ١٠٥.٢ خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ومن ١١٧.٩ في عام ٢٠٢١ الى ١٢٤.٩ عام ٢٠٢٢، هذا يرجع الى مرونة الهيكل

الاقتصادي الامريكي والقطاع الخدمي والتكنولوجي المتمثل بنظام سويفت المالي الذي يساهم في تدخلات سياسية ومالية توسعية . وأخيراً يشير حجم الصادرات أيضاً تحسن مستمر وتدريجي من ١٠٣.٨ في عام ٢٠٢١ الى ١١١.٧ في عام ٢٠٢٣ هذا التحسن مصحوباً بتوسع وزيادة الطلب العالمي على المنتجات مثل الخدمات الرقمية وأشباه الموصلات.

ختامًا يتضح ان الدور الرئيسي الذي يؤديه نظام سويفت المالي والمتمثل في تمكين وتحفيز العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك من خلال توفير بيئة آمنة وبنية تحتية موحدة و موثوقية عالية لتبادل المعلومات المالية ويوفر إطارًا موحدًا للدول ويسير حركة الأموال، فهو يسهل التجارة والاستثمار إذ تستفيد الدول ذات الاقتصادات الكبرى والمراكز المالية العالمية مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان مما يعزز التعاون الدولي ومكانتها في النظام الاقتصادي العالمي، هذا ما يجعله لاعبًا غير مباشر في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية فهو اصبح جزءًا لا يتجزأ من ديناميكية العولمة الاقتصادية الحديثة .

الخاتمة:

تؤكد هذه الدراسة أن نظام سويفت يشكّل عصباً أساسياً في البنية التحتية للنظام المالي العالمي إذ لا يقتصر دوره على تسهيل المعاملات المالية العابرة للحدود فحسب، بل يتجاوز ذلك ليصبح أداةً استراتيجية في إدارة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول وقد أثبتت التجربتان اليابانية والأمريكية أن سويفت يتسم بطبيعة مزدوجة فهو من جانب أداة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية والتجارية، ومن جانب آخر وسيلة للهيمنة المالية وتوظيف النفوذ الجيوسياسي وفي السياق الياباني أبرزت النتائج أنّ اعتماد اليابان على نظام سويفت ساعدها على تسهيل التحويلات المالية المرتبطة بالصادرات ودعم تكاملها في سلاسل التوريد العالمية ما عزز من قوتها الاقتصادية والتجارية أما في الحالة الأمريكية فقد تبيّن أنّ سويفت استُخدم بُعداً إضافياً في ترسيخ هيمنة الدولار الأمريكي وتعزيز الدور الجيوسياسي للولايات المتحدة لاسيما من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على خصومها.

وبناءً على ذلك، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

١. برزت الأهمية الكبيرة لنظام سويفت كمنظومة لا غنى عنها في النظام المالي العالمي حيث له دور مهم في تعزيز الترابط الاقتصادي الدولي.
٢. اختلاف الاستخدام فيما بين الاقتصادات الكبرى فقد توظفه اليابان لأغراض اقتصادية وتجارية، وتستغله الولايات المتحدة كأداة للنفوذ السياسي والهيمنة المالية.
٣. إبراز البعد الأمني والسياسي للنظام الذي يجعل منه عنصراً رئيسيا في معادلات القوة العالمية.
٤. وجود تبعية مالية واضحة حيث يؤكد الاعتماد المفرط على سويفت هشاشة الاقتصادات أمام القرارات السياسية للدول الكبرى.

٥. ظهور الحاجة الملحة إلى بدائل أو إصلاحات هيكلية تعزز من نزاهة وحيادية النظام المالي العالمي.

قائمة المصادر:

اولاً: المصادر العربية والمترجمة

١. بن دهان، جلال ٢٠١٣." دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية". رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي، الجزائر.
٢. الجهني، حمدي بن حمزة الصريصري. ٢٠١٨. اليابان والعجائب السبع التي أبهرت بها العالم وحيرته العوامل والأسباب والتحديات الفكرية والتاريخية والجغرافية والمزاجية والحروب التي ساهمت في صنع اليابان المعاصرة. السعودية: دار التأليف للنشر والتوزيع.
٣. خليفة، بلال. ٢٠٢٣. "الهيمنة الامريكية على المالية العراقية دور البنك الفيدرالي الأمريكي". ورقة اقتصادية. مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير.
٤. عبد الحافظ، أحمد. ٢٠٢٤. " الاقتصاد الياباني: الواقع والمأمول". مجلة آفاق الآسيوية، عدد ١٥(كانون الاول)
٥. كوبر. زاك وآخرون ٢٠٢٤. التحالف الامريكي الياباني في عام ٢٠٢٤، ترجمة: سعد علي حسين. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
٦. مارتن، بيرنابي لوبيز و بينتو، لويز، "استقرار الين الياباني أمر أساسي للأسواق المالية العالمية"، تقرير قسم الاقتصاد في بنك قطر الوطني، قسم الاقتصاد فيQNB، 2حزيران ٢٠٢٤ . https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbglobal/ar/areconomic2junnews
٧. مجبل، علي مزاحم ٢٠٢٥. "آثار الهيمنة الامريكية على مسار العلاقات الدولية في الشرق الأوسط". مجلة حمورابي للدراسات. عدد.٥٣ (اذار):
٨. ناصر، مثنى ٢٠٢١. "الاقتصاد الياباني - دروس وخبرات تعليم العلاقات الدولية"، اكاديمية العلاقات الدولية. إسطنبول.١٨(تشرين الاول):
https://www.researchgate.net/publication/360630597_alaqtsad_alyabany-_drws_wkhbrat_akadymyt_allaqat_aldwlyt_astnbwl
٩. وكالة الانباء العمانية.٢٠٢٣. "تعطل نظام مقاصة المدفوعات في اليابان يؤثر على ١١ بنكاً". ١٠ تشرين الاول ٢٠٢٣ https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/424128 .

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Abdel-Hafiz, Ahmed. 2024. "The Japanese Economy: Reality and Hope." Asian Horizons Magazine, Issue 15 (December): 216-233.
2. Albankaldawli.2025 . https://data.albankaldawli.org
3. Al-Jahni, Hamdi bin Hamza Al-Sarisri. 2018. Japan and the Seven Wonders That Dazzled and Confused the World: The Factors, Causes, and Intellectual, Historical, Geographical, and Temperamental Challenges, as well as the Wars That Contributed to the Making of Contemporary Japan. Saudi Arabia: Dar Al-Ta'leef for Publishing and Distribution.
4. Ben Dahan, Jalal. 2013. "The Role of Financial Markets in Activating Economic Development." Master's Thesis, University of Larbi Ben M'hidi - Oum El Bouaghi, Algeria.
5. Bridge. Anton.2025. "Japan’s SoftBank Group books first annual profit in four years" . Reuters Daily Briefing. March 13, 2025. https://2u.pw/gLri6 .
6. Cooper, Zak et al. 2024. The US-Japan Alliance in 2024, translated by Saad Ali Hussein. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
7. de Havilland. Paul 2021. "Japan Bootstraps Regulated SWIFT-Like Global Crypto Payments Network". Ccn . march 4,2021. https://www.ccn.com/japan-bootstraps-regulated-swift-like-global-crypto-payments-network/

8. Kamin, Steven B.2024. "Dollar Dominance Is Here to Stay for the Foreseeable Future- The Real Issue for the Global Economy Is How and Why ."American Enterprise Institute .AEI Economics Working Paper. Washington.
9. Khalifa, Bilal. 2023. "American Hegemony over Iraqi Finances: The Role of the US Federal Reserve." Economic Paper. Union Center for Research and Development.
10. Martin, Bernabe Lopez, and Pinto, Luis, "The Stability of the Japanese Yen is Essential for Global Financial Markets," QNB Economics Department Report, QNB Economics Department, June 2, 2024. https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbglobal/ar/areconomic2junnews
11. Mujbil, Ali Muzahim 2025. "The Effects of American Hegemony on the Course of International Relations in the Middle East." Hammurabi Journal of Studies, Issue 53 (March): 158-175.
12. Nasser, Muthanna 2021. "The Japanese Economy - Lessons and Experiences in Teaching International Relations," International Relations Academy, Istanbul, 18 (October): 14-19.https://www.researchgate.net/publication/360630597_alaqtsad_alyabany-_drws_wkhbrat_akadymyt_allaqat_aldwlyt_astnbwl
13. Oman News Agency. 2023. "Japan's Payment Clearing System Outage Affects 11 Banks." October 10, 2023. https://omannews.gov.om/topics/ar/7/show/424128
14. Sanders. Helen .2012. "Facilitating Japanese Globalisation through SWIFT" . treasury management international. October29,2012. https://treasury-management.com/articles/facilitating-japanese-globalisation-through-swift
15. Shrader, Jeremy S.2007. "Secrets Hurt: How SWIFT Shook up Congress the European Union and the U.S. Banking Industry". NORTH CAROLINA BANKING INSTITUTE ،VOL 11 ،NO 1: (December)392-422.
16. Swift GPI is a global solution based on collaboration between financial industry institutions. It has changed the way financial institutions send cross-border payments. This initiative provides immediate and comprehensive end-to-end tracking, improving transparency and efficiency. Immediate action can be taken in the event of delays. Companies benefit from better liquidity management, clear visibility into fees, and greater assurance of payment access. Available at the following link: https://www.swift.com/products/swift-gpi?utm_source=chatgpt.com&fbclid=PAQ0xDSwLP0ItleHRuA2FlbQIxMAABpxB4ZHAUYMYUDiOzj8rgJkzlXgzcg0lAJuGSznZrc-d_sua3j5KnwvPFzQsP_aem_Ii_MZJC9SvmX-oewK8QLCw
17. SWIFT SCRL. "Japan's Payments Systems: Digitisation Globalisation and Innovation". October 22, 2016. www.swift.com .
18. Viktor, Patrik .2023. "US Dollar Dominance in International Trade and the Impact of Trump's Policies" ،The Eurasia Proceedings of Educational & Social Sciences.Volume 32 ،Turkey.
19. Weiss, Colin. 2022. " Geopolitics and the U.S. Dollar's Future as a Reserve Currency". International Finance Discussion Papers ،Washington.
20.